

مصد بالضرر "ما صَبَّ الشخص ف حَك من حموله، أو ف مصلحَة مشروعَة له" (الصدّة، وعلى ذلن لا كَفّ ولوع الخطؤ لُترتب هذه المساوِلَة، وإنما جِب أن تُرتب على هذا الخطؤ ضررٌ، حتى تثبت المصلحَة للمدّع التّ تعطّه الحكفالشروع ف الجرمَة مثلبٌ إدي إلى لَام المساوِلَة الجنائَة، وذلن الشروع ع د خطؤ مدناً، ومع ذلن لا تتحكم معه المساوِلَة التّمصرَة إلا إذا ترتب علّه ضررٌ. معنى ذلن أن الضرر هو جوهر المساوِلَة التّمصرَة التّ لا تنشؤ بدونه، ومن خبله تتمزّ عن المساوِلَة الجنائَة التّ تموم على السلون الإجرام وحده حتى ولو لم ترتب علّه أي ضررٌ، كما تُت خذ الضرر أضاً كمعّار لتمدّر التعوّض الذي دور معه وجوداً، وفماً للنظرَة التملّدة فإن الضرر لد كُون مادّاً، ولكن ظهر ف الفمه الحدّث من ضاً إلى النوعن السابمن للضرر نوعاً ثالثاً، وهو نوع من الضرر له طابع الضرر المادي، وذلن على النحو التّال: وهو الإخلل بحك للمضرور، أو بمعنى آخر هو الضرر الذي مع على المال فمط، أي على الذمة المألّة للشخص (الصدّة، وتُتلك الأمر هنا بإخلل بمصلحَة مألّة تتعلك بمال من ولع علّه الاعتداء، مثل التعدي على ما ملكه الشخص كإحراق منزله، وتضمن الضرر ف هذه الحالة ما لحك الشخص من خسارَة، وهذا ما دخل ف اعتبار الماضي عند تمدّر التعوّض الناشئ عن الفعل الضار (عبد الرحمن): مقرر المسؤولَة المدّنة أن ذح اخيغخ: ابضشس - ٩ب- ٩أ صس ششط : وهو أنه إذا ولع الضرر بسارَة فوّلتف بالكامل، وكان مالن لد اشتراها بعشرة آلا ٩أ ريا مثلبٌ، فإن هذا المبلا ٩أ مثل الخسارة التّ لحمت به من جراء الاعتداء على ماله "سارته"، فإذا كان لد اتفك على بُعها لآخر بمبلا ٩أ اثن عشر آلا ٩أ ولم تم البّع، فإن مبلا ٩أ الألف ريا عد ف هذه الحالة كسباً فائتاً دخل ف تمدّر التعوّض ف هذه الحالة. وتُشترط ف الضرر أن كُون محمماً ولا عن ذلن ضرورة وجود ضرر فعلبٌ ولت حدوث التعدي، بل كَفّ أن كُون ولوعه محتلمبٌ ولو تراخي إلى ولت لاحك، فُعتد إذا بالضرر المستمبل دون الضرر المحتمل قلب صعوبة ف التعوّض عن الضرر الذي تحمك فعلب، بؤن اتضحت معالمه وحدوده بصورة نهائَة، مما سهّل تحدّده والحكم بالتعوّض الذي جبره، ولكن لد صعب التّمز بن الضرر المستمبل ٩٩بس ان ٩٩أ ض ث ٩ ابضشس اغزقجو ابضشس ان ٩أ و الضرر المستمبل هو: ذلن الضرر الذي تحمك سببه، ولكن آثاره لن تتحدّد بصورة دلّمة إلا ف المستمبل، فالعامل الذي صاب بحادثة تعجزه كلاً أو جزئاً عن العمل، ستحك التعوّض عن الضرر الناشئ من العجز الحال وعن الضرر الذي سو ٩أ تحمك ف المستمبل. والضرر المحتمل هو: الذي لم تحمك أي لدر منه منذ ولوع الحادثة، وكُون ولوعه ف المستمبل أمراً ولد صعب على الماضي تمدّر الضرر المستمبل بصورة نهائَة، الأمر الذي حدا بالمشرع إلى وضع أسألّب مرنة تحت د الماضي، فللماض أن حتفظ للمتضرر بالحك ف طلب إعادة النظر ف تمدّر التعوّض خلبل فترة محدّدة، وللماض أن جعل التعوّض إراداً مرتباً مدى الحاة، وذلن مثلب عندما صاب العامل بعجز كل أو جزئ مدى الحاة، بحث كُون الإراد المرتب مدى حاته هو أفضل طرك للتعوّض لاستحالة تحدّد فمن ثم مدى الضرر الذي سلّمحه ف المستمبل. مقرر المسؤولَة المدّنة أن ذح اخيغخ: ابضشس - ٩ب- ٩أ صس ششط : قلب جد الماضي أي جزء من الضرر لد تحمك ولوعه، وإن كان هنان احتمال لرّب أو بعد ف ولوعه، فمادام انعدم الضرر قلب سيّل للحكم بالتعوّض، مثال ذلن التعدي على امرأة حامل بما مكن أن إدي إلى إجهاضها، قلب تترتب مساوِلَة المعتدي عن الإجهاض طالما أنه لم حدث فعلب، وصدق ذلن أضاً عندما حدث خلل بالمنزل نتجة خطؤ الجار، أما الهدم قلب سؤل عنه حت لم تم بعد. وتلبظ أن التحكم الفعل للضرر الاحتمال عط الحك للمتضرر ف المطالبة بالتعوّض عن الضرر صورة (5-1): الأضرار التّ قد تصبّ الغر من جراء التهور: مقرر المسؤولَة المدّنة أن ذح اخيغخ: ابضشس - ٩ب- ٩أ صس ششط : هو الضرر الذي صَبَّ الشخص ف ناخَة ٩أ مالَة، فهذا الضرر لد مس، أو العرض ف حالة هتن العرض، ولد صَبّ الشعور والعاطفة (الصدّة، تضح مما سبك أن الضرر الأدب لا مع على المال، وإنما تُتلك بمصلحَة ٩أ مألّة، ومن أجل ذلن ثور التسايل عن كَفّة تمدّر لمة هذا الضرر الذي لا ع د مالا وتب ٩أ ابتداء التنبّه بؤن مبلا ٩أ التعوّض الذي مكن أن حك به ف هذه الحالة عد بدلب لإرضاء المجنّ علّه، بالإضافة إلى أنه تب ٩أ أن راعى أنه لس من العدالة ألا جازى المخطئ. فالتعوّض هنا عد بمثابة عموية حك بها لصالح المضرور (فرج)، ولد استمر الفمه والمضاء ف مصر، وفرنسا على جواز التعوّض عن الضرر الأدب، على أساس أنه وإن كان تمدّر التعوّض عن الضرر الأدب تطوي على صعوبَة، فإن هذه الصعوبة ف التمدّر لس من شؤنها أن تضح حك المضرور ف التعوّض، لا سماً أن هذه الصعوبة لد توجد ف تمدّر التعوّض عن بعض أنواع الضرر المادي، بالإضافة إلى أن إعطاء الحك ف التعوّض عن الضرر الأدب لا ناف الأخلق، بل على العكس فإن عدم مسالة المخطئ الذي تسبب ف الضرر ناف العدالة (الصدّة، لسا تدفع عشو الإصابة مغ تذبات أك عابات أك حتى الحالة الشفدية الديّة أشاء أك بعج الاعتجاء عميو. ٩أ ضرر يريب الذخ ٩أ كاعتبار كالعخص، فالدب كالفح ٩أ كنتظ العخص كندخ خبخ دكف التأكج مغ صحتو يحجت ضخ ار أدببا، لسا لو مغ تأنيخ في

سبعة السعته ٤ عميو كشخفو..... مقرر المسؤولية المدنة كالا عتجاء عمأ قارب الذخر الأعادة، مسايز عفيقمبو الحدف

كالس اخرة. ٥ ضخر أدبي يريب الذخر مغ جاخء الاعتجاء عمى حق ثابت

لو، قجئحدفينفذ السالظلسا فيذلظمغشغلكا خمتوكشخريتو، حتكلا ٦ لعيتحقق مغ نلظ ضخر ماد ٧، مسا يريبو ٨. ٩ ضجذئ اء ١٠

ف ١١ انز ١٢ حض ١٣ اضشس الأذ ١٤: ثبت الحك ف التعوؤ عن الضرر الأذ ل كل من أصابه الضرر، والأصل أن التعوؤ ف هذه الحالة شخص متصر على المضرو نفسه، وإذا مات المضرو لا تتمل التعوؤ إلى ورثته، ومع ذلن إذا كان التعوؤ عن الضرر الأذ من جراء موت شخ ص، فف هذه الحالة جب التفرة ف الضرر الذي أصاب المء، فإن الحك ف التعوؤ لا تتمل إلى

ورثته ف هذه الحالة، حث لا تتمل التعوؤ عن الضرر الأذ إلا إذا كان لد تحدد بموجب اتفاق، أو طالب به الدائن أمام المضاء، وأما عن الضرر الذي صب لأرب المتوفى، فإن المش رع المصري لد حدد الأشخاص الذن جوز الحكم لهم بالتعوؤ، وهم الأزواج والألارب إلى الدرجة الثالثة، وكون 3. اضشس اغفذا: موم الحك ف التعوؤ عن الضرر الجسدي نتجة الاعتداء على

السلبمة الجسدة للئنسان، ويؤو هذا الحك ف الحالات الت تعلق فها الأمر باعتداء على سلبمة الجسد، والمضاء علها. ف حالة الاعتداء على صحة الإنسان، أو سلبمة بدنه دخل ف الاعتبار عناصر متعددة عند تدمر التعوؤ، فتم النظر إلى مصار ١٥ العليج الطب، وما لزم من عملات جراحة، أي دخل ف الاعتبار ما لحك بالشخص من خسارة، والصلبة لأداء العمل، 102:

مقرر المسؤولية المدنة انذح اخبغخ: اضشس - ١٦ أب ١٧ صس ششط والألارب إلى الدرجة الثالثة، وف حالة عدم موت المصاب مباشرة، فإنه كون للورثة مطالبة المسالو بتعوؤ الضرر المادي الذي لحك بمورثهم ف الفترة بن الإصابة

والوفاة، وبالنسبة للضرر الأذ ف هذه الحالة، فإنه لا تتمل إلا إذا كان لد تحدد بموجب اتفاق، أو طالب به الدائن أمام

المضاء، انز ١٨ حض ١٩ رف ٢٠ انفشخلد تفوت فرصة على شخص من جراء خطو شخص آخر، كالمحضر الذي همل ف إعلبن صحفة الاستئنا ٢١، مما فوت معاده وؤع بالتال فرصة على المستؤنا ٢٢ ف كسب الاستئنا ٢٣، أو إهمال إخطار أحد المتسابمن بموعد المسابمة مما ضع علّه فرصة الفوز، المتعادل على طبعه، وحبس أصوله عن مالفه عدة سنوات، مما ضع فرصة تسوّمه خلبل تلن المدة. إذ لد خسره، كما أن فوز المتسابك لم كن ماكدا، إذ لد خسر المسابمة، وبالمثل بالنسبة لضاع فرصة تسوّم المال ٢٤ الذي امتنع الناشر عن طبعه ونشره، ولد استمر المضاء، على اعتبار تفوت الفرصة ف حد ذاته ضررا محمما ولّس احتمالا، وذلن على سند من أن المتضرر كان له الحك ف استخدام الفرصة المتاحة له، وأن الإخلل بهذا الحك عد ضررا وإن كانت نتجة مباشرة احتمالا، لائم على أسباب ممبولة من شؤونها ترجع كسب فوته علّه العمل ٢٥ المر المشروع. ومدر الماض ف هذه الحالة التعوؤ بناء على مدى لوة أو ضعة ٢٦ كسب النتجة الاحتمالا، ف أمثلنا هذه، وعلّه أن حطاط ف التمدر، 103: مقرر المسؤولية المدنة وترتب الضرر، وكون من الممكن المطالبة بتعوؤ، جب أن كون محمما شخصا مباشرا، وأن شكل إضرارا

بمصلحة مشروعة حمها المانون، إذا كان الضرر لد ولع، وتحكم بالفعل قلب صعوبة حتى ن كون الضرر ف هذه الحالة حالا،

كما إذا أصب المضرو فعلب ف بدنه، متى تبّن أنه لا مكن تلبقه، ف مثل هذه الحالة مكن أن حكم ممدما

بالتعوؤ، بحت ٢٧ طئنا تاجذلنا العجز. بمعنى أنه، كالزخر السحق - كسا أشخنا سابقا - ٢٨ الزخر الح ٢٩ كقع فعلب (الح ٣٠) أك الح ٣١

سيقع مدتكلب كلکشو لا محالة كاقع كد ٣٢ يختمف عغ الزخر السحتسل الح ٣٣ لا يرمح أساسا لمتع ٣٤ يس، عمى التفريل التالي: أولا:

الزخر الحال والزخر السدقبل - الزخر الح ٣٥: يذتخط في الزخر لإمكاف الحكع بالتع ٣٦ يس أف يك ٣٧ ف ثابتا عمى كجو اليقيغ

كالتأكيج، يك ٣٨ ف كحلظ إذا كاف قج كقع فعلب كد ٣٩ ما يدسى بالزخر الح ٤٠ ساء أكاف بحا الزخر عبارة عغ خدارة لحقت

بالسزخر أك كدب فاتو فكلبسا صارتاف لزخر ح ٤١. كمغ أمثمة الزخر الح ٤٢ الح ٤٣ كقع فعلب إحجاث الإصابة أك الجخج أك

إتلب ٤٤ السا ٤٥ أك التذييغ بتاجخ بقرج الإساءة بدسعتو كصخ ٤٦ الدبانغ عشو - الزخر السدقبل: كسا ذكخنا في السحاضخة الأكلى مغ

حه الح ٤٧ حجة، الح ٤٨ لع يقع بعج كاف كاف كق ٤٩ عو فيعاجد حتى الأف عغ إنفاذ حياتو. 104: مقرر المسؤولية المدنة

..... كالزخر السدقبل في بعس الأحياف يسكغ تقجيخه ف ٥٠ ار كفي أحياف أخذ ٥١ قج لا يتدشى نلظ، فإذا كاف مغ السدصاع

تقجيخه ف ٥٢ ار حكع القاضي بتع ٥٣ يس كامل عشو، أما إذا لع يكغ مغ السدصاع تقجيخه ف ٥٤ ار - كسا ٥٥ أالغال - كإصابة عامل

مغ شأنيا أف تؤد ٥٦ بحياتو أك تشتتي بعجده عغ العسل كميأ أك جدنيا، ثانيا: الزخر السحتسلالزخر السحتسل: كسا ببشا سابقا، ٥٧

ضخر غيغ مؤكج الح ٥٨ ق ٥٩ كلا ٦٠ جج ما يؤكج أك يشفي كق ٦١ عو في السدقبل، إذ غاية الأمخ بذانو أنو يحتسل كق ٦٢ عو مئمسا يحتسل

عج كق ٦٣ عو كتفتاكت درجة بحا الاحتسا ٦٤ ق ٦٥ كضعفا، كحلظ يختمف الزخر السحتسل عغ الزخر السدقبل، إذ إف بحا الأخيغ

ضخر محقق الح ٦٦ ق ٦٧ كاف لع يقع بعج كحلظ كجب التع ٦٨ يس عشو. - ولد كون الضرر محمك الولوع ف المستمبل، فف هذه

الحالة تُوجب على الماض أن يُمر باتخاذ ما لزم من الإجراءات لتلطف حدوثه ف المستمبل (السنهوري، 2هـ)، ولد كون الضرر محتمل، بحث كون ٤ر محكم الولوع ف المستمبل، ولأس من شؤنه أن ولد حمأ ف التعوض. فلب جوز للمالين الذي مر من جانب أرضه لطار سكة حدد أن طالب بتعويض عن خطر حدوث حر ك ف أرضه بسبب كونه مجاوراً لخط سكة حدد؛ 4هـ). 105:..... أن ذح اخيغ: اضشس - لب ٤أ صس ششط :2:..... ٤أ ن اضشس شخص ٤ب: بمعنى أنه لا استطع أي شخص آخر أن لبك المسأول بالتعويض ف حالة تماعس المجن عله "المضرور"، فالمضرور وحده هو الذي له الحك ف المطالبة بالتعويض سواء كان شخصاً واحداً، ما دام الخطأ كان واحداً وولع عليهم جمعاً (عبد الرحمن، ٤هـ). كسا يقرج أيزاً بذخريه الزخر أف يك ٤ف قج أصاب الذخر شالب التع ٤يس س ٤أء أكاف شخراً شبيعيأ أ اعتبارياً، كيبقى الزخر شخريأ بالشدبة لسغ أصيب بو مختجا غ غيخه. أولاً: الزخر الذخري لمذخص الطبيعى: يعتبخ الزخر الساد ٤ الح ٤ يريب الذخر الصبيعى في جدسو أك مالو ضخار شخريأ لأنو أصاب شخز السزخكر ذاتو كعمى ذلظ لا يعتبخ بحا الذخط متحققاً بالشدبة لجار أك حتى قخبب السزخكر شالساع يتأثخ ب ٤ شخريأ بأف أصيب جدسو أك ذمتو السالية. ثانياً: الزخر الذخري لمذخص السعش ٤ي: قج يريب الذخر السعش ٤٤ ضخر ماد ٤ ج اخء الفعل الزار، كد ٤ في ذلظ شأف الذخر الصبيعى مغ حيث ضخكرة كد ٤ف الزخر شخريأ أ ٤ أصابو ذاتو برفتو شخراً اعتبارياً،